

...
...
... () ...
... () ...

...

...

...
...

...

...
...
...
...
...

...

lawpedia.jo

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

افتراءات ونظراً لكون اعترافه جاء بعد الملاحظات القانونية فكان الأخرى بمحكمة جنائيات عمان أن تحط من ثلثي العقوبة المنصوص عليها في المادة (٢١٠) عقوبات.

الفقرة

بعد التدقيق في أوراق الدعوى قانوناً نجد أن واقعة الدعوى تتحصل أن النيابة العامة في عمان قد أحالت المتهم :

إلى محكمة جنائيات عمان لمحاكمته أمام تلك المحكمة عن جناية الافتراء خلافاً لأحكام المادة ٢/٢١٠ عقوبات .

وتحصلت واقعة الدعوى كما ورد بإسناد النيابة العامة أن محكمة الجنائيات الكبرى قد أصدرت في القضية الجنائية رقم ٢٠٠٠/٧٤٦ حكماً يقضي بإدانة المتهم وابن عمه وزوجة عمه وذلك لتقتلهم المغدور والاتفاق المسبق وأصدرت الأحكام المناسبة بحق كل واحد منهم وأنه أثناء التحقيقات وإجراءات المحاكمة في القضية الجنائية رقم ٢٠٠٠/٧٤٦ أفاد المتهم بأن نعمة قد تدخلت في إتمام عملية قتل المغدور وذلك باستئراجها له إلى منزلها وذلك ليتمكن هو والمحكوم عليه من قتله وعلى ضوء هذه الأقرال وأقوال قررت المحكمة تجريمها وإدانتها عملاً بأن المحكوم عليه ابن المحكوم عليها قد ذكر بإفادته الشريطية أن والدته والاتفاق معها قد اتصت بالمغدور واسترجته للحضور إلى منزلها مع علمها المسبق بنية المتهم والمحكوم عليه لتقتل المغدور .

وبتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ تقدم المشتكى باستدعاء إلى وزير العدل يقر فيه بأن ما ورد على لسانه من أقوال وإفادات في القضية الجنائية بحق هي أقوال غير صحيحة وإن نعمة لم تتفق وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٧ أصدرت محكمة جنائيات عمان قرارها بالدعوى

رقم ٢٠٠٧/٨٢١ قضت فيه بعدم مسؤولية المتهم
الاقتراء المسندة إليه لعدم توفر أركانها .

لم يرتض مساعد النائب العام عمان بقرار محكمة جنابات عمان بالدعوى رقم
٢٠٠٧/٨٢١ المشار إليه بأعلاه فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان والتي
أصدرت قرارها بالدعوى رقم ٢٠٠٧/١٦٣٩١ المؤرخ في ٢٠٠٨/٣/٤ قضت فيه بفسخ
القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى .

وبعد الفسخ والإعادة قيدت الدعوى لدى محكمة جنابات عمان بالرقم
٢٠٠٨/٥٨٩ وبعد إتباع الفسخ والسير بإجراءات المحاكمة أصدرت محكمة جنابات عمان
قرارها المؤرخ في ٢٠٠٥/٥/١٤ والذي قضت فيه بتجريم المتهم
بجناية الاقتراء خلافاً لأحكام المادة ٢/٢١٠ عقوبات والحكم بوضعه بالأشغال
الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسم محسوباً له مدة التوقيف .

وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣ تقدم رئيس النيابة العامة بطلب نقضه بموجب المادة
١/٢٩١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية بشأن الحكم الصادر في القضية رقم
٢٠٠٨/٥٨٩ جنابات عمان بناء على طلب وزير العدل ويطالب نقض الحكم الصادر في
الدعوى المشار إليه أعلاه مستنداً إلى تخطئة محكمة جنابات عمان بعدم تطبيق أحكام
المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

**وفي الرد على سبب الطعن نجد أن الفقرة الأولى من المادة ٢٩١/من قانون
أصول المحاكمات الجزائية التي قدم التمييز بالاستناد إليها لا تجيز التمييز بأمر خطي من
وزير العدل إلا للمسبين التاليين :**

- (١) إذا كان في الدعوى إجراء مخالف للقانون أو
- (٢) إذا صدر فيها حكم أو قرار مخالف للقانون .

• ۱۸۰۶ و ۱۸۰۹ ... () ...
...
... ()

: ...

• ...
...

• ...
...
...

• ...

...
...
...

• ...

• ...

: ...
...

• ...
...
...

وحيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم كان قد ادعى لدى محكمة الجنايات الكبرى بأقوال لدى المحكمة والمدعي العام مضمونها أنه تمكن وبرفقته ابن صمه من استرجاع المغدور صمه وبمعرفة زوجته المدعوة وتمكنا هو وزيد من قتله وقررت محكمة الجنايات الكبرى تجريم المتهم والمتهم ، كما قررت تجريم المدعوة وحكمت عليها بالوضع بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف وبتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ تقدم المتهم باستصاء إلى وزير العدل يقر فيه أن ما ورد على لسانه من أقوال وإفادات ضد المدعوة زوجة المغدور غير صحيح وأنه لا علم لها بموضوع القضية وقد أُحيل إلى مدعي عام عمان لملاحقته بجناية الاقتراء خلافاً لأحكام المادة ٢/٢١٠ عقوبات وقد اعترف لدى المدعي العام والمحكمة بأنه مذنب وقد ذكر وقائع غير صحيحة بحق المدعوة بأنها اتفقت معه ومع على استرجاع المغدور وقتله وهذا ليس صحيح وان محكمة جنايات عمان قررت تجريم المتهم بجناية الاقتراء خلافاً لأحكام المادة ٢/٢١٠ عقوبات وقررت معاقبته عملاً بالمادة ٢/٢١٠ عقوبات .

من خلال ما تقدم نجد أن المتهم قد رجح عن اقتراءه على المدعوة بعد الملاحقة القانونية للمدعوة مما يتوجب معه أن يطبق عليه عند فرض العقوبة أحكام المادة ٢١١ عقوبات وحيث أن محكمة جنايات عمان لم تطبق المادة ٢١١ من قانون العقوبات فإنها تكون قد خالفت القانون بترك العمل بنص قانوني لا يحتمل التأويل ويجعل قرارها مخالف للقانون ومستوجب للنقض لتوافر الشرط المنصوص عليه بالمادة ١/٢٩١ من الأصول الجزائية .

Handwritten signature and date 13/3/05

Two handwritten signatures with horizontal lines below them

Handwritten signature and horizontal lines

Printed header text at the bottom of the page

الأصول الجزئية

Main body of handwritten text in Arabic script



...
...
...
...
...
...
...

...

...
...
...

...

...
...
...
...

...

...

...

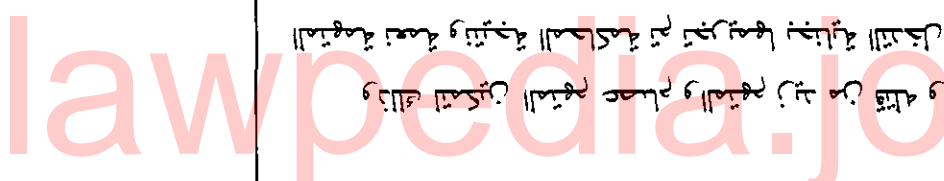
...

...

...
...
...
...
...
...
...
...

...

...



۱۰۰۰ لایحه

در خصوص این موضوع که در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران رسیدگی شده و در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در آنجا به نفع خوانده محترم حکم صادر شده است.

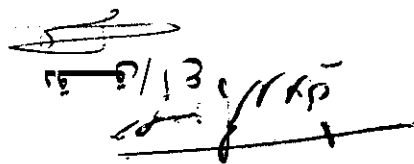
این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است. این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است. این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است.

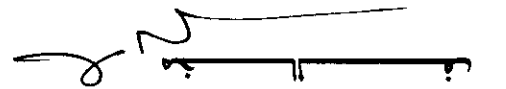
این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است.

این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است. این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است. این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است.

این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است. این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است. این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است.

این حکم در تاریخ ۱۳۸۰/۰۸/۰۸ در دادگاه تجدیدنظر استان تهران صادر شده است.


رئيس الديوان


القاضي الرئيسي

القرار رقم ١٧٠٩/١١/٥ الصادر بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٤٣٠ هـ الموافق ١٦/١١/٢٠٠٩ م

lawpedia.jo

وعلية اري رد الطالب موضوعاً لما جاء في القرار رقم ٢١١ من قانون العقوبات
استثنى من ذلك حكم صدر من المحكمة في قضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات
التي كانت من اختصاص المحكمة في القضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات

التي كانت من اختصاص المحكمة في القضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات
التي كانت من اختصاص المحكمة في القضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات
التي كانت من اختصاص المحكمة في القضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات

التي كانت من اختصاص المحكمة في القضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات
التي كانت من اختصاص المحكمة في القضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات
التي كانت من اختصاص المحكمة في القضية رقم ١١١ من المادة ٢١١ من قانون العقوبات